



المقابلة

أجراها: وليد شرارة - محمد بلوط



فتحت «ثورة أكتوبر» صفحة جديدة في التاريخ بكونها أول محاولة لفك الارتباط مع المركز الرأسمالي، وهو ما يسبغ عليها بعداً وطنياً إلى جانب البعد الطبقي. هذا ما يؤكده المفكر العربي سمير أمير في مقابلة مع «الأخبار». في الذكرى المئوية للثورة البلشفية التي مثلت مصدر إلهام لثورات أخرى ولغالبية حركات

التحرر في دول الجنوب. يذكر أمين على وجه الخصوص تجربة «باندونغ» والنموذج الصيني الذي قام على استراتيجية مزدوجة. دخلت بموجبها بكين العمولة لكنها لم تنصم لها من دون قيد أو شرط. يرى المفكر الماركسي أنه لا وجود لبرجوازية وطنية وأخرى كمبرادورية. فالبرجوازية واحدة لكنها تغير جلدتها بحسب الظروف

سمير أمير: الولايات المتحدة تفقد هيمنتها على العالم

تعتبرون في العديد من مساهماتكم أن «ثورة أكتوبر» كانت أول محاولة لفك الارتباط مع المركز الرأسمالي الغربي، أي أنها تضمنت بعداً وطنياً هدف إلى الحفاظ على استقلال روسيا ومنع استتباعها من القوى الإمبريالية. مقاربتكم فريدة من نوعها بين المفكرين الماركسيين الذين عادة ما يركزون على البعد الاجتماعي الطبقي للثورة ويفغون هذا البعد الوطني. هل من الممكن أن تفضلوا لنا أكثر وجهة نظركم؟

نعم. «ثورة أكتوبر» هي التجربة الأولى لفك الارتباط مع الرأسمالية العالمية. ومنطقه هو التالي: سلطة السوفيات رأت أن سلطة القرار تعود حصراً إليها، خصوصاً في ما يتعلق بالمجال الاقتصادي والاجتماعي، من دون الخضوع لإملاءات الرأسمال العالمي، ومن دون أن يُعمل على التكتيف معه، ولو بالحد الأدنى. لكن ينبغي الانتباه إلى أنه لم يكن خياراً انعزالياً نحو القطيعة مع العالم. روسيا السوفياتية كانت تبحث عن شراكات وعن موارد، وعن أسواق، من دون الخضوع غير المشروع للنظام الرأسمالي العالمي والالتحاق به، هذا هو تعريفي لفك الارتباط بالنظام الرأسمالي العالمي، وهو غير العزلة والقطيعة، بل على العكس من ذلك، إجبار النظام الرأسمالي هو نفسه على إجراء تعديل في آلياته، والتكتيف مع مطالبه. طبعاً إن فك الارتباط ليس الكمال، نحاول، ونعمل ما يمكن عمله، وهناك دائماً حدود لما يمكن إنجازه، لذلك يظل مفهوم فك الارتباط نسبياً. وهو ضرورة طبيعية وبيئية لنظام يطمح إلى بناء الاشتراكية ومجتمع آخر يقوم على مبادئ جديدة. لا يمكن أن ننهي مجتمعاً جديداً والقبول في الوقت نفسه بشروط المجتمع المهيمن عالمياً اليوم. إن فك الارتباط ضرورة لبناء شيء آخر.

لا أحد يتحدث عن نقص الديمقراطية في السعودية لأنها دولة تابعة

سياستها الاقتصادية والاجتماعية بنفسها.

تتميز مساهماتكم النظرية بإضافة أخرى شديدة الأهمية لها تبعات استراتيجية. إن صحت التعبير، بالنسبة للحركات الثورية عامة ولحركات التحرر الوطني في دول الجنوب بوجه خاص. فالنظام الرأسمالي، برأكم، إمبريالي منذ نشأته بعكس رؤية لينين وغالبية الماركسيين الذين يعتقدون أن الإمبريالية هي أعلى مراحل الرأسمالية. انطلاقاً من مقاربتكم، هل بإمكاننا القول إن «ثورة أكتوبر» كانت فاتحة الموجة الحديثة للتحرر الوطني التي اجتاحت البلدان الخاضعة

لأشكال مختلفة من الاستعمار؟

تقول إن «ثورة أكتوبر» هي فاتحة موجات التحرر الوطني. التحرر نعم، والوطني هو إضافة لـ «أكتوبر». يمكن إسباغ الوطني والقومي على فك الارتباط بقدر ما يعبر عن رفض الانصياع غير المشروع للعمولة والاندرج في مساراتها. ويجب الانتباه، في النظر إلى المسألة الوطنية، إلى أن القرار فيها يعود بشكل واسع إلى الطبقة المسيطرة في النظام الاستغلالي والرأسمالي. وطنية البرجوازية المسيطرة تعود أولاً إلى ضرورة انتزاع شرعية استغلال العمل في بلدها، وثانياً، إلى تحسين موقعها إزاء منافسيها من القوى الرأسمالية والإمبريالية الأخرى. إن الوطنية خطاب الطبقة المسيطرة ويبدو هذا الخطاب ملتبساً وقابلاً للنقاش بنظر الاشتراكيين والمدافعين عن المصالح الشعبية، لأنه وسيلة لإخفاء الأهداف الحقيقية للبرجوازية الرأسمالية.

وبديهي أننا نعرف في الجنوب قومية أو وطنية مختلفة. وهي برجوازية معادية للإمبريالية تساند التحرر الوطني، لكن التطلع إلى الاستقلال والتحرر الوطني في الجنوب يتطلب التدقيق في من يريد هذا التحرر فعلاً؟ إن جزءاً من البرجوازية الوطنية برغم مساندة للتحرر الوطني وعدائه للإمبريالية يتطلع إلى الارتقاء إلى مستوى البرجوازية في بلدان المركز، والالحاق بها عبر بناء نظام مشابه للنظام الرأسمالي في البلدان المتطورة. ولو أمعنا النظر في تجارب بلداننا العربية، من «البعث» في سوريا والعراق، إلى «جبهة التحرير الوطني» الجزائرية، نرى أن طموح قادة هذه البلدان هو اللحاق ببلدان المركز وبناء نماذج اقتصادية مشابهة للبلدان الرأسمالية المتطورة. وهذا برأيي خطر جداً، لأنه من غير الممكن اللحاق بالنماذج الرأسمالية بوسائل الرأسمالية نفسها، وهي أوهام عاش عليها الناصريون والبعثيون و«جبهة التحرير» الجزائرية، وأدت في نهاية المطاف إلى الاستسلام أمام الرأسمالية المعولة.

ميّزت الأدبيات الماركسية ما بعد الحرب العالمية الثانية بين برجوازيين في دول الجنوب: الأولى وطنية، والثانية كمبرادورية. وافترضت هذه الأدبيات أن البرجوازية الوطنية معادية للإمبريالية تقف إلى جانب شعبها، فيما تسعى الكمبرادورية إلى أن تكون وسيطاً بين شعبها والإمبريالية. لا توجد في النهاية برجوازيين، الأولى وطنية والأخرى كمبرادورية، هناك برجوازية واحدة، لكنها تغذي اتجاهات وطنية أو كمبرادورية تبعاً للظروف. فلو اتسع هامش الحرية ستختار الطريق الوطني، الذي ستراه ملائماً ومعقولاً. ومن دون هامش أمامها ستختار أن تكون كمبرادورية. واليوم يغلب على البرجوازيات في الجنوب الاتجاه الكمبرادوري. كان «باندونغ» ممكناً

إن الثورات نصت بحقه بالحالمة، لأن حلم اليوم هو حقيقة الغد (هانوي، فيتنام - أ.ف.ب)

في الماضي، لأن الهامش كان موجوداً بوجود الصين والاتحاد السوفياتي.

لكن هناك استثناء اليوم وهو الصين. فالصين طوّرت استراتيجية مزدوجة، تحمل تناقضاتها الداخلية. فمن جهة تسعى إلى تطوير قوى الإنتاج في إطار العمولة وتعزيز علاقاتها مع الخارج الرأسمالي من مبادلات تجارية واستثمارات، وتعمل في الوقت نفسه على فك الارتباط معه من خلال تطوير مشروع وطني داخلي، وإعادة بناء جهاز صناعي حديث وضخم، يستند أيضاً إلى تحديث وسائل الزراعة الفلاحية، وهو مشروع يحد ذاته استغلالي لا يرتبط له بالخارج الرأسمالي. ولهذه الأسباب التي تجعل من الأسباب في العمولة وضمن مشروع استغلالي، يتهمها الغرب بلعبة مزدوجة. وهذا صحيح، فالصين تلعب لعبة مزدوجة: هي دخلت في العمولة، ولكنها لا تنصاع لها من دون قيد أو شرط. الصين تقبل الاستثمارات الأجنبية والمبادلات التجارية، لكنها أخضعتها للرقابة. الصين ليست مصر ولا نيجيريا التي تستقبل الراسمائل الأجنبية من دون رقابة، وهي لا تزال ترفض الدخول في العمولة المالية، في حين أن البلدان التي وصلت إليها العمولة، دخلتها اقتصادياً ومالياً مقارنة بسيطة بين الصين ومصر تظهر نتائج ذلك. الصين التي لم تقبل أبداً تعويم عملتها اليوان وإخضاع سعره لشروط السوق، ولا يزال المصرف المركزي والقطاع العام هو الذي يحدد السياسة المالية، فيما وافقت مصر على تعويم الجنيه المصري وتخفيض سعره، ما أدى إلى خسارته مئة بالمئة من قيمته الشرائية، والدولار الذي كان يساوي عشرة جنيهات، أصبح يساوي اليوم عشرين جنيهاً.

«ثورة أكتوبر» وقعت في دولة طرفية أو شبه طرفية وفي ما يسميه لينين «الحلقة الضعيفة».